

في تقرير أعدته «بيتك» للأبحاث حول التطورات المصاحبة له أسعار الذهب في ذروتها واحتمالات التصحيح واردة بشروط

توقعات متوسط سعر الذهب (بفرض سعر النفط الخام 106.30 دولار أمريكي البرميل)		
سعر النفط الخام - الذهب (x النسبة)	سعر النفط الخام (دولار أمريكي البرميل)	سعر الذهب (دولار أمريكي / أونصة)
8,0	106,30	850,40
9,0	106,30	956,70
10,0	106,30	1,063,00
11,0	106,30	1,169,30
12,0	106,30	1,275,60
13,0	106,30	1,381,90
13,14	106,30	1,396,78
14,0	106,30	1,488,20
15,0	106,30	1,594,50
المصدر: بلومبيرغ شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة		

قال تقرير متخصص عن الذهب العالمي أعدته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن وضع الذهب كسلعة تحوط ضد المخاطر السلبية للاقتصاد العالمي، جعل من الذهب أفضل الأصول أداءً في العالم. فقد تضاعف سعر الذهب لأكثر من مرتين منذ انهيار شركة «ليمان براذرز» في عام 2008. وارتفع الطلب من قبل المستثمرين بـ 692 طناً في عام 2007 إلى 1,487 طناً في عام 2010، مما يبين أهمية الذهب كأصل آمن. وتشير الدراسة إلى أن الذهب قد تخطى الفحم لكونه السلعة الأكثر طلباً، الأمر الذي تزامن مع الارتفاع في أسعار الذهب. ونظراً للشك الذي يخيم على الاقتصاد العالمي، وارتفاع معدل المدخرات في غالبية الدول المتقدمة بعد فترة الكساد الكبير السابقة، فقد ظهر توجه لاستخدام النقود في أكثر الأصول أمناً. وعلى الرغم من انخفاض رغبة المستثمرين في التعرض للمخاطر، فقد ارتفعت عائدات الخزانة الأمريكية إلى 3,7%، ومازال أداء العائدات دون معدل 4,8% الذي ساد في فترة العشر سنوات التي سبقت انهيار «اليمان».

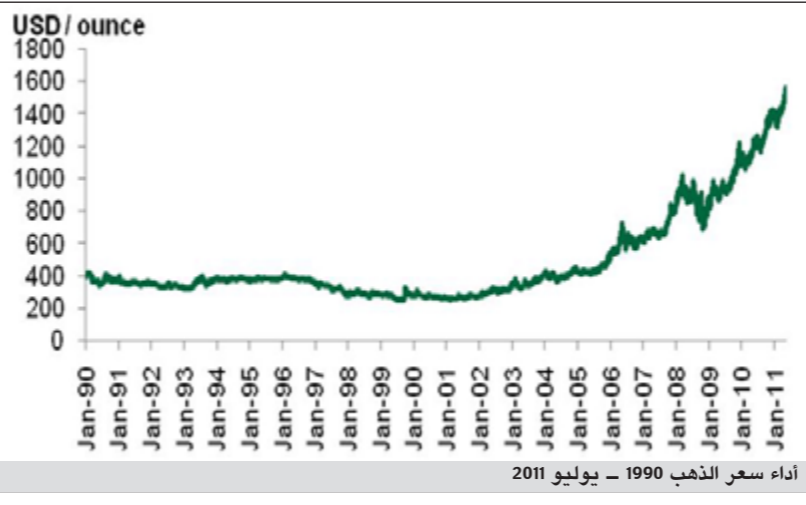
الذهب يواصل ارتفاعه

ولفت التقرير الي الارتفاع المستمر في سعر الذهب في الوقت الذي زادت فيه الشكوك حول الديون قسى أوروبا والولايات المتحدة من الطلب على هذا المعدن كمثلاد آمن، وقد ارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 13% هذا العام، حيث بلغ 1,611 دولاراً، ووقف سعر الذهب تسليم شهر أغسطس في نيويورك إلى 1,624 دولاراً، وهو السعر الأعلى تاريخياً حيث تخطى السعر القياسي السابق 1,610 دولارات للأونصة الذي سجل في 19 يوليو 2011. وتشير المقارنة الفصلية إلى ارتفاع معدل سعر الذهب على مدى العشرة فصول الماضية ليصل إلى 1,505 للأونصة في الفصل الثاني من عام 2011، بزيادة قدرها 8,8% عن الربع الأول من عام 2011. تحسن الإشارة إلى أن سعر المعدن الثمين واصل ارتفاعه خلال العقد الماضي، حيث ارتفع 500% من مستوى 250 دولاراً في عام 2001 إلى أكثر من 1,600 دولار للأونصة في الوقت الحالي.

أداء الذهب

وفقا لتوجه هذا العام، فقد بين التقرير أن أسعار معظم السلع الأساسية كانت منقلبة

في تقرير أعدته «بيتك» للأبحاث حول التطورات المصاحبة له



أداء سعر الذهب 1990 – يوليو 2011

نمو قطاع المجوهرات طيلة عام 2011.

● خامسا: الطلب القوي على الذهب للتكنولوجيا والتطبيقات الأخرى، حيث تسود التوقعات حول زيادة استخدام صناعة الاكترونيات للذهب.

توقعات أسعار الذهب

يتمثل هذا المنهج في المقارنة بين سعر الذهب مقابل الأصول الأخرى، مثل نفط «برنت» والخام. وخلال الفترة من 2006 إلى 2010، تحركت أسعار الذهب والنفط الخام بنسبة تتراوح بين 9 ومضاعفاته و14 ومضاعفاته.

وفي الوقت الحالي، فإن نسبة أسعار أونصة الذهب وسعر برميل نفط «برنت» الخام تبلغ 13,1 ومضاعفاته. وبتطبيق هذا المتوسط لسعر «برنت» الحالي البالغ 118 دولارا، يشير إلى وصول سعر الذهب إلى 1,590 دولارا.

واعتمادا على هذه العوامل، نصل إلى سعر الذهب بمتوسط 1,396 دولارا للأونصة لعام 2011. والصفقة أيضا، بزيادة قدرها 87% على أساس سنوي بقيمة 65 مليون دولار. وذكر التقرير أن جميع أصول الملاذات الأمنة تبلى بلاء حسنا، وتمثل العيزة الإضافية التي يتمتع بها الذهب في عدم ارتباط قيمته بالموارد المالية الحكومية.

وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون الذهب استثمار الأصول البديل للمستثمرين، نظرا لطبيعته كونه يوفر حماية للثروة، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه بسبب العوامل

التالية:

● أولا: استمرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية العالمية السائدة في دفع الطلب الاستثماري على الذهب.

● ثانيا: توقع زيادة التضخم، واصل التضخم ارتفاعه في مختلف أنحاء العالم، حيث لوحظ تسرعة ارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال الأشهر القليلة الماضية.

● ثالثا: من المتوقع أن يحافظ صافي الشراء على قوته في عام 2011، حيث تتحول البنوك المركزية إلى الذهب كوسيلة لتنويع احتياطياتها في الأصول التي لا ترتبط بمخاطر ائتمانية أو مخاطر الطرف الأخر. وحسب النسب الإصافية في النصف الأول من عام 2011، قامت البنوك المركزية بشراء المزيد من الذهب منذ عام 2002 كانت مرتبطة بالدولار، مع تغيير بنسبة 1% في القيمة الخارجية للدولار بنسب فعالة مما أدى إلى تغيير أكثر من 1% في سعر الذهب.

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي الأسبوعي حول اسواق النقد العالمية، أن الأناظر لاتزال متوجهة نحو أزمة الديون في الولايات المتحدة الأميركية والمنطقة الأوروبية، خاصة أن الساحة المالية الدولية لم تشهد أي أحداث هامة خلال الأسبوع. ولاتزال ثقة المستثمرين سلبية إزاء السوق، وهو ما ظهر جليا من خلال الأداء الضعيف لأسواق الأسهم حول العالم. أما فيما يتعلق بأسواق العملات الأجنبية فقد تمتع الدولار الأميركي ببدء ضعيف عامة مقابل سائر العملات الرئيسية الأخرى، أما اليورو فقد افتتح الأسبوع عند 1,4250 دولار وتميز ببدء متباين خلال الأسبوع، ثم ليرتفع بعدها إلى 1,4520 دولار وذلك بعد اجتماع البنك الوطني السويسري المنعقد يوم الأربعاء، والذي ترافق مع المباحثات حيال القيام بتثبيت سعر الفرنك السويسري مقابل اليورو، وقد اقلل اليورو الأسبوع عند 1,4400 دولار.

من ناحية أخرى، تمتع الجنيه الاسترليني بزخم أقوى من غيره من العملات، حيث تمكن من اختراق حاجز 1,6600 دولار يوم الجمعة، إلا أنه سرعان ما خسر بعضا من مكاسبه، ليقلل الأسبوع عند 1,6465 دولار.

ومازال الين الياباني يتميز بإدائه الاستثنائي حيث أنه سجل أسبوعا إيجابيا آخر له مقابل الدولار الأميركي، والذي أتسى مدفوعا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد وذلك على نحو فاق التوقعات، بالإضافة إلى التحسن الحاصل في الميزان التجاري، فقد افتتح الين الأسبوع عند 76,70 ين/ دولار ثم انخفض بعدها يوم الجمعة ليصبح 75,5 ين/ دولار ليقلل الأسبوع عند 76,55 ين/ دولار.

وفي المقابل، أتى أداء الفرنك السويسري مستقرا هذا الأسبوع مقابل الدولار الأميركي، بالرغم من كافة المحاولات التي بذلها البنك الوطني السويسري لإضعاف العملة، فقد تمكن الفرنك السويسري من تجاوز مستوى 0,8000 دولار وذلك إثر الاجتماع الذي عقده البنك الوطني السويسري، إلا أنه قد تمكن من تعويض معظم خسائره لاحقا ليقفل الأسبوع عند 0,7850 دولار.

من جانب آخر، أشار «الوطني» إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة خلال شهر يوليو وذلك في أكبر ارتفاع له منذ أربعة شهور، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، فقد ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة 0,5% عن شهر يونيو وهو ما يفوق الضعفين عن نسبة 0,2% المتوقعة، أما المؤشر الاساسي للأسعار الاستهلاكية والذي لا يشمل على أسعار المحروقات والمواد الغذائية المنقلبة، فقد ارتفع بنسبة 0,2%.

وارتفعت تكاليف مبيعات الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو فاق التوقعات خلال شهر يوليو، وذلك بسبب ارتفاع مؤشر أسعار

«الوطني»: الدولار يسجل تراجعا مقابل سائر العملات الأخرى

المتنجن بنسبة 0,2%، خلال شهر يوليو وذلك بعد تراجع بنسبة 0,4% خلال شهر يونيو. وفي هذه الأثناء ارتفع الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة خلال شهر يوليو في أكبر ارتفاع له طوال العام، خاصة أن مصانع السيارات قد تمكنت من تخطي التأثيرات التي خلفتها الكارثة التي ضربت اليابان، كما أن الارتفاع الحاصل في درجات الحرارة قد عزز من استخدام هذه المنتجات، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 9,0%، في المعامل والمناجم والخدمات والذي تاله تحقيق مكاسب بنسبة 0,4% خلال الشهر الماضي. وارتفع عدد الأميركيين المطالبين بالتعويضات ضد البطالة خلال الأسبوع الماضي، الأمر الذي يشير إلى حاجة سوق العمل لسنتين إضافيتين ليتمكن من الوصول إلى مرحلة التعافي، فقد ارتفع عدد المطالبات الأولية للتعويض ضد البطالة بـ 9,000 مطالبة ليليج 408,000 مطالبا خلال الأسبوع الماضي، حيث أن هذا العدد قد تجاوز التوقعات بان يصل العام إلى 400,000 فقط.

منطقة اليورو

شهد الاقتصاد الأوروبي تراجعا ملحوظا خلال الربع الثاني من عام 2011، خاصة أن النمو الاقتصادي في ألمانيا قد أتى بسيطا، فضلا عن أن الركود الاقتصادي الذي يمر به فرنسا قد ضاعف من المخاوف بحصول تراجع أكبر سيعيق بدوره التوصل إلى حل لأزمة الديون التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفع النمو الاقتصادي في المنطقة الأوروبية بنسبة 0,2% فقط على أساس ربعي، والذي أتى أقل من التوقعات وأقل كذلك من النمو الحاصل خلال الربع الأول والذي بلغ 0,8%.

وفي محاولة من البنك الوطني السويسري للتعويض عن الارتفاع «المبالغ فيه» الذي يشهده الفرنك السويسري، اجتمع البنك خلال الأسبوع الماضي للتوصل إلى حل لهذه المسألة، وفي حين أن معظم التوقعات تفيد بان البنك الوطني السويسري سيحصر على استقرار الفرنك السويسري مقابل الدولار الأميركي، إلا أن البنك خيب توقعات السوق، حيث أن كل ما لإقامة به هو الإعلان عن توسيع نشاطاته الحالية بالإضافة إلى تشديده على موقفه ببقاء الفرنك السويسري عند مستوياته المعتفة.

المملكة المتحدة

ارتفع معدل التضخم في المملكة المتحدة على نحو فاق التوقعات خلال شهر يوليو وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الألبسة والأحذية وصيانة المنازل والإيجارات، كما ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة 4,4% سنويا بعد أن حقق مكاسب بنسبة 4,2% خلال شهر يونيو. وفي المقابل، حقق المؤشر الرئيسي للأسعار الاستهلاكية نسبة 3,1% بعد أن بلغ نسبة 2,8% خلال الشهر السابق.

بايدن: أميركا لن تتخلف عن سداد ديونها

الإفاق المستقبلية للولايات المتحدة، ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار أقترح عليكم أنني بكل احترام أختلف مع هذه الوجهة وسأخفف من حدة مخاوفكم.»

أيضا أن بعضكم متشكك في

الأكبر في العالم.

خبير:45 مليار دولار خسائر للاستثمارات السعودية في السنوات الأميركية

الرياض - د.ب.أ: توقع مختص سعودي في الأسواق المالية العالمية أن يصل حجم خسائر الاستثمارات السعودية في السنوات الأميركية المبنية على الدين العام الأميركي نحو 45 مليار دولار، أي ما نسبته 20% من الاستثمارات التي تقدر بنحو 229 مليار دولار تقريبا، ونقلت صحيفة «عكاظ» في عددها الصادر أمس عن الاقتصادي دسامي بن عبدالعزيز النويصر قوله إن هذه الخسائر «دقترية» ولا تصب في الواقع إلا عند محاولة استرجاعها، مشيرا إلى أن الأزمة الأميركية دفعت المستثمرين إلى التوجه العالمي للاستثمار في الذهب، الذي ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية ووصلت الأونصة إلى نحو 1700 دولار، أي زيادة نسبتها 40% من بداية العام حتى تاريخه. وأشار إلى أن الاقتصاد الأميركي يعادل 25% من اقتصادات العالم، ويعد المحرك الاساسي للاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن الاقتصاد الأميركي من عام 2002 بدأت الديونية تزيد بزيادة مطردة سنويا، وهذه الزيادة وصلت إلى 97% من الدخل القومي الأميركي، أي ما يعادل 46 ألف دولار على كل مواطن أميركي تشكل (دينا).

المركزي الإماراتي يراجع قواعد إقراض الأفراد

بنسبة 30% بعد أن أضافت تلك الشركات بوليصه جديدة تشمل التأمين ضد الإرهاب والشغب في حين تتجاوز هذه النسبة بالطارات والشركات النفطية.

وتوقع خبراء أن تشهد أسواق التأمين في العالم العربي تحالفات مع شركاتها في دول أوروبية وأميركية عالية للاستثمار على أكبر قدر ممكن من المناقصات في هذا المجال وأن تبلغ قيمة أقساط التأمين 60 مليار دولار.

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية اسم عن عدنان خوجة المستشار والخبير التأميني قوله «إن زيادة المخاطر تؤدي إلى زيادة الاحتراز ووضع برامج ضمانية لرووس الأموال وهو ما جعل بعض الشركات العربية تتحالف مع بعض الشركات الأجنبية بما يطلق عليها «إعادة التأمين» بهدف تقليل قرض الضسارة والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المناقصات في مجال التأمين.» وقدر خوجة قيمة الأقساط التأمينية في الدول العربية بـ 60 مليار دولار ويرجع السبب في تلك الزيادة لقيمة الأقساط في العقود المبرمة حاليا بناء على المستجداث الحالية.

رويترز: رفض جو بايدن نائب الرئيس الأميركي أمس الادعاءات بأن قوة الولايات المتحدة في خفوت وقال ان حكومته لن تتخلف ابدا عن سداد ديونها وذلك قرب نهاية زيارته للصين التي أكد فيها على التعاون بين الاقتصاديين

وقفا للدراسة، يجب أن تكون فترات أسعار الفائدة الحقيقية السلبية إيجابية وخاصة بالنسبة للذهب.
● الذهب واللدولار منذ التحول إلى أسعار الصرف العائمة على أوائل السبعينيات، شكلت القيمة الخارجية للدولار تأثيرا كبيرا على المدى القصير لتحركات أسعار الذهب.
● ويقدر صندوق النقد الدولي في عام 2008 أن 40 - 50٪ من التحركات في سعر الذهب منذ عام 2002 كانت مرتبطة بالدولار، مع تغيير بنسبة 1٪ في القيمة الخارجية للدولار بنسب فعالة مما أدى إلى تغيير أكثر من 1٪ في سعر الذهب.

وأضاف «الذالك فان اهتمامنا لا ينصب على مجرد حماية الاستثمارات الصينية، نحن لدينا مصلحة عليا في حماية الاستثمار، والولايات المتحدة لم تتخلف قط ولن تتخلف أبدا». واستغل بايدن كلمته لتجديد دعوة الولايات

والمؤسسات المالية وشركات تجارة المواد الخام و4,5٪ في أسهم شركات الأدوية والخدمات الطبية.

وهو مؤشر أسهم البنوك الأوروبية بنسبة 9,3٪ خلال الأسبوع إذ سجلت أسهم البنوك البريطانية اعلى نسبة هبوط بنسب تراوحت بين 21,6٪ في أسهم «ويال بنك أوف سكوتلاند» وسجلت أسهم أكبر بنكين سويسريين هبوطا بنسبة 11٪ لبنك «كريد سويس» و8٪ لبنك «ي.و.بي.اس» وفق مؤشر أداء البورصة السويسرية ولم يكن الحال أفضل في بورصة فرانكفوت إذ سجلت اسهم «كومرنتس بنك» الألماني تراجعا نسبته 13,6٪.

وفي باريس هوت اسهم بنك (سوسيتيه جنرال) بنسبة 14٪ فيما هوت اسهم بنك (بي.إن.بي. باريجا) بنسبة 12٪.

على أسهم قطاعات الشركات المطروحة للتداول بنسب تراوحت بين 31٪ في اسهم كل من البنوك

متوسط نسبة هبوط مؤشرات

«يوروستوكس».

في حين توزعت الخسائر

بنسب تتراوح بين 38 ٪ في البورصة اليونانية و 20 ٪ في باريس وفرانكفورت وهي

«لوموند»: بنوك فرنسية تسجل خسائر رغم نجاحها في اختبارات الضغوط

باريس - د.ب.أ: تناولت صحيفة «لوموند» الفرنسية المستقلة في عددها الصادر أمس التعليق على الخسائر التي سجلتها بنوك فرنسية مؤخرا.

واستهلت الصحيفة تعليقا قائلة إن هناك مصارف فرنسية نجحت في اختبارات الضغوط لكن نفس هذه المصارف تسجل خسائر كبيرة منذ مطلع يوليو.

وأضافت الصحيفة أن هذه الخسائر تعد علامة على المناخ (الاقتصادي) السيئ فضلا عن أنها توضح في الوقت نفسه حدود اختبارات الضغوط.

ورات الصحيفة أن هذه الاختبارات كان منوطا بها

